لإيقاف الهدر في المشتقات النفطية

محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: دراسة لتطبيق الـGPS على المولدات الكهربائية في المؤسسات الحكومية وقريباً على آليات الإطفاء والنظافة

أبنية شيّدت باستثناءات خاصة في ريف دمشق وآلاف المواطنين كانوا الضحية؟!

فادي بك الشريف

كشف محافظ ريف دمشق صفوان أبو سعدى عن وجود توجيه لتطبيق الـGPS على المولدات الكهربائية التابعة لمؤسسات الدولة في ريف دمشق، وخاصة مياه الشرب التي تضم مئات المولدات، وذلك عبر جهاز غير متحرك يتم من خلاله رصد ساعات التشغيل، خاصة بعد تطبيق نظام التتبع على جميع آليات نقل الركاب في مختلف مناطق المحافظة.

وأكد المحافظ أن العمل جارٍ لتطبيق الآلية على آليات الإطفاء والنظافة وغيرها ما أوقف الهدر في المشتقات النفطية وساهم في التخفيف من مشكلة النقل في معظم خطوط المحافظة.

وفيما يخص مخالفات البناء، أكد محافظ الريف انخفاضها خلال الأشهر القليلة الماضية بنسبة تتجاوز الـ٩٠ بالمئة، ذاكراً أنها في حدودها الدنيا، منوهاً بتشكيل ١٠ لجان هدم على مستوى المحافظة للتعامل مع أي مخالفة والنظر في مختلف الشكاوى الصادرة.

وحول وجود تقارير تفتيشية عديدة تطلب تطبيق القانون ٤٠ لعام ٢٠١٢ على أبنية تمت إشادتها باستثناءات خاصة، بيّن المحافظ أن هناك آلافاً من المواطنين كانوا ضحية هذا الموضوع وقاموا بعملية الشراء بموجب هذه الاستثناءات، مضيفاً: إن القانون حول وقوع مثل هذه المخالفات يقضي بالهدم، لكن نظراً لوجود ضرر على المواطنين تم وضع المجلس الأعلى للإدارة المحلية والقرار النهائي والفصل يصدر عن طريقه، ولاسيما أن المواطن هو الضحية.

> مخالفات البناء انخفضت بنسبة ٩٠ بالمئة وشكلنا ١٠ لجان للهدم

وفي السياق أصدرت المحافظة قرارات تنظيمية إدارية سينعكس إيجاباً على جميع مناطق المحافظة والمؤسسات والدوائر العامة، ومن بين هذه القرارات تشكيل لجنة متخصصة من المحافظة ومن نقابة المهندسين للتأكد من جودة البيتون في المجابل والورشات في جميع مناطق المحافظة، علما أنه تم تشكيل مثل هذه اللجنة في محافظة طرطوس منذ ٢٠١٥ وحققت نتائج ومنعت حدوث تجاوزات في جودة البيتون.

وقال أبو سعدى: إن اللجنة في ريف دمشق ورغم حداثة تشكيلها بدأت تعمل بفعالية جيدة، لكن أصبح يصل إلى المحافظة تقارير عن وجود خلل في بعض الورشات وعن المخالفات في مواصفات البيتون المستخدم ويتم اتخاذ تدابير بحق المخالفين، مشدداً على الحد من أي مخالفة حفاظاً على المواطنين، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وحسب المحافظ، فإن هناك عدة أسباب ساهمت بازدياد انتشار المخالفات خلال الفترة السابقة، مؤكداً أن الوضع تغير اليوم، بحيث إن المخالفات توقفت وتم هدم الكثير من الأبنية المخالفة كما حدث في معظم مناطق المحافظة، مشدداً على سيادة القانون وتطبيقه.

كما انتقد المحافظ الأصوات التي تدعي أن محاربة المحافظة للمخالفات هي عرقلة للنمو الاقتصادي، ذاكراً أن المخالفات مرفوضة بالمنطق وبالقانون لأنها تتسبب بالضرر على المواطن والدولة في نواحي كثيرة منها ناحية السلامة العامة وغياب المراقبة من الجانب الفني والهندسي وتشكل إجهاداً وخطراً كبيراً على البناء وبالتالي هذه المخالفات هي فقط في مصلحة تجار البناء والفاسدين.

ويشار إلى أن المحافظة أحدثت دائرة الاستملاك والإفراز وتحمل في تفاصيلها دلائل اقتصادية تطبيقاً للقانون ٢٣ وهو القانون المعني بتنفيذ المخطط التنظيمي للوحدات الإدارية، كما تم تفعيل مديرية هندسة المرور والنقل وكانت مجمدة بريف دمشق وتقوم اليوم بدور مهم وفعال بعد أن تم استئجار مقر لها من وزارة الأوقاف ريثما يتم الانتهاء من ترميم البناء في حرستا.

حرمان الآليات الثقيلة من المازوت يعرقل تنفيذ المشاريع في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

حالة شبه شلل وتوقف عن العمل يعيشها أصحاب الآليات الهندسية الثقيلة في السويداء جراء قرار توقيف مخصصات آلياتهم من مادة المازوت منذ خمس سنوات تقريباً الذي انعكاس سلبياً حسب شكواهم لـ«الوطن» على كل المشروعات التنموية التي تحتاج لهذه الآليات منها تسوية الأماكن التي ستقام عليها المنشآت الحرفية أو الصناعية أو المشروعات المختلفة إضافة إلى جميع الخدمات الزراعية وغير الزراعية التي يقدمونها وغير ذلك من الأعمال التي تساهم في التنمية وتوفير فرص عمل وزيادة الإنتاج.

وأكدوا أن حرمانهم من المادة في ظل الارتفاع المخيف بأسعار المازوت الحر تسبب بتوقف آلياتهم عن العمل التي تعتبر مصدر رزقهم الوحيد وانعكس ذلك على المزارعين وأصحاب المشروعات الذين لم يعد لديهم أي قدرة على دفع أجور الآلية نتيجة اضطرارهم لرفع سعر الساعة ليتناسب مع غلاء المحروقات بعد تجاوز تكلفة ساعة العمل ٣٠٠ ألف ليرة للتركس فضلاً عن الحفارات وشاحنات نقل مواد الحفريات والكسارات على حد سواء.

وأشاروا إلى أن قرار حرمانهم من مخصصاتهم مازال مستمراً حتى تاريخه بعد أن كانت الآلية الواحدة تخصص بنحو ٦٠٠ ليتر شهرياً مطالبين بضرورة إعادة النظر بقرار الحرمان الصادر عن وزارة النفط منذ عام ٢٠١٨ وتخصيصهم بكميات ولو بشكل إسعافي لكسر تحكم تجار مازوت السوق السوداء بمصدر أرزاقهم.

وفي السياق ذاته طالب أصحاب العزاقات بضرورة تخصيصهم بمادة المازوت نظراً لاستخدامها لحراثة الأراضي المستعصية على الجرارات الزراعية كمنطقة ظهر الجبل وكثير من القرى الجبلية في المحافظة مؤكدين أن عدم تسجيلها ضمن الآليات الزراعية وتخصيصها بكميات من المازوت إنما هو قرار ظالم أدى إلى اعتمادهم بتأمين المادة على السوق السوداء الذي رتب أعباء مالية كبيرة على أصحابها كما رفع من أجور عملها.

عضو المكتب التنفيذي المختص بالمحروقات في المحافظة أكد أن توقيف المخصصات جاء بقرار من الوزارة المعنية منذ عام ٢٠١٨ وحتى تاريخه لم يتم الإبلاغ عن أي تعديل على القرار يمكن أن يعيد تخصيص تلك الآليات بأي كمية رغم مطالب أصحاب تلك الآليات المتكرر بضرورة إنصافهم مشيراً إلى أحقية تلك الطلبات لأن كل آلية ثقيلة تشكل مصدر رزق لعائلتين أو أكثر على ساحة المحافظة.

كما أكد رئيس اتحاد فلاحي السويداء سمير البعيني أنه تم المطالبة أكثر من مرة بضرورة إيجاد آلية لتخصيص العزاقات بكميات من المازوت لزوم عملها بسبب استخدامها حصرا للأغراض الزراعية لحراثة وتسوية الأرض وخاصة ضمن الحيازات الصغيرة أو الأراضي الوعرة التي لا يمكن للجرارات دخولها إلا أنه وحتى تاريخه لم يتم التوصل إلى آلية يتم وفقها تحديد مخصصات لكل عزاقة من المازوت، الأمر الذي يدفع أصحابها إلى التوجه إلى السوق السوداء للمادة وإضافة أعباء مالية كبيرة يعجز كثير من أصحابها عن تغطيتها وبالتالي توقف عملها وإغلاق باب رزق عائلاتهم الوحيد.

٣٥ ألف طبيب في سورية

نقيب الأطباء لـ«الوطن»: عدد الخريجين أكثر من عدد المسافرين للخارج

أكثر من ٥٠ طبيباً يحالون سنوياً إلى المجالس المسلكية في فروع النقابة

والدة جود سكر لم تقدم شكوى إلى النقابة بحق طبيب التخدير وبالتالي ملتزمون بالحكم القضائي

محمد منار حميجو

أكد نقيب الأطباء غسان فندي أن سورية ما زالت في موضوع الأخطاء الطبية ضمن النسب العالمية، لافتاً إلى أن الأخطاء والاختلاطات الطبية موجودة في كل دول العالم.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال فندي: لا يمكنني القول إن الأخطاء الطبية أكثرها تكون من عمليات التجميل لكن عمليات التجميل بشكل عام تحقيق غاية وليست بذل عناية، موضحاً أنه عندما يراجع الشخص طبيب التجميل فإنه يكون له طلب محدد يريد أن يتحقق وعندما لا تتحقق الغاية التي يريدها الشخص فإنه يعتبر بأن الطبيب لم يقم بعمله ويقدم على تقديم شكوى.

فندي أشار إلى أن النقابة رفعت توصيات بعد الورشة التي أقامتها بالتعاون مع وزارة العدل حول المسؤولية الطبية، التي تضمنت في بعض بنود هذه التوصيات حماية الطبيب في حال عدم وجود خطأ طبي ومعاقبته في حال إثبات ارتكابه للخطأ الطبي، لافتاً إلى أن التوصيات حالياً يتم دراستها وبانتظار أن يصدر شيء في هذا الخصوص.

ولفت فندي إلى قضية الطفل جود سكر الذي توفي بسبب خطأ طبي، مبيناً أن والدة الطفل لم تقدم شكوى رسمية للنقابة بحق طبيب التخدير وبالتالي فإن النقابة ملتزمة بالقرار القضائي الذي سوف يصدر في هذه القضية، فإذا أثبت القضاء أن الطبيب مقصر ومهمل فإن النقابة سوف تتخذ إجراءات بحقه وفق ما ينص عليه قانون تنظيم المهنة، مضيفاً: قبل صدور الحكم القضائي لا يمكننا أن نتخذ أي إجراء في هذا الموضوع.

ولفت فندي إلى أنه تتم إحالة أكثر من خمسين طبيباً سنوياً إلى المجالس المسلكية على مستوى فروع النقابة في المحافظات بشكاوى مختلفة.

وبين فندي أن فروع النقابة في المحافظات انتهت من عقد مؤتمرات هيئاتها التي يتم عقدها سنوياً، لافتاً إلى أن الطروحات التي تم طرحها تناولت الشأن العام وكذلك تناولت الشأن الخاص بالأطباء، موضحاً أنه كان هناك مطالب محقة يجري العمل عليها فيما يتعلق بالطبيب بشكل شخصي وفيما يتعلق بمهنة الطب بشكل عام مثل رفع الراتب التقاعدي وتحصين الطبيب ورفع مستوى الطب في سورية وغيرها من المطالب الأخرى.

وفيما يتعلق بموضوع أطباء التخدير بين فندي أن أعداد أطباء التخدير قليلة في دول العالم وليس فقط في سورية، مشيراً إلى أن هذا الاختصاص يجب العمل عليه، لافتاً إلى أن النقص حتى الآن مغطى وفي حال لم تكن هناك حلول مستقبلية لمشاكل أطباء التخدير ستكون هناك مشكلة في المستقبل في هذا الاختصاص، وخصوصاً ما يتعلق بموضوع حل المشكلة المادية باعتبار أن طبيب التخدير لا يحق له فتح عيادة خاصة به.

واعتبر فندي أن سورية مازالت تقدم الخدمة الطبية في أحسن حالاتها مقارنة بدول الجوار، مشيراً إلى أن الطبيب السوري مرغوب فيه في العالم بسبب خبرته الجيدة وقدرته على الاندماج في المجتمعات أينما ذهب ولقدرته على تطوير ذاته.

ولفت إلى أن عدد الأطباء في سورية ما بين ٣٠ إلى ٣٥ ألف طبيب، لافتاً إلى أن عدد الأطباء الخريجين في كل عام يفوق عدد الأطباء الذين نخسرهم سنوياً وهذا يحقق نوعاً من التوازن في الكادر الطبي، مضيفاً: أعتقد أن الكادر الطبي ليس في تناقص.

وأشار نقيب الأطباء إلى أنه منذ أسبوعين زار وفد طبي بحريني سورية برئاسة نقيب أطباء البحرين حيث اطلع الوفد على واقع المشافي في محافظة حلب وعلى ما تحتاجه من تجهيزات طبية باعتبار أن الحصار الاقتصادي الجائر على سورية كان سبباً في عدم وجود العديد من الأجهزة الطبية.

وأضاف فندي: نحن بانتظار إرسال قسم من هذه التجهيزات الطبية إلى سورية بعد شهر رمضان المبارك وذلك بحسب الاتفاقية التي تم توقيعها بين نقابة الأطباء وبين المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية.

> ما زالت سورية ضمن النسب العالمية في الأخطاء الطبية

٥٠٠ مليون ليرة أضرار الشبكة الكهربائية بالمحافظة جراء العاصفة الريحية

مدير شركة كهرباء حمص لـ«الوطن»: انهيار ٥ أبراج توتر و٢٠ عموداً و١٥٠ عطلاً

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير شركة كهرباء حمص محمود حديد لـ«الوطن» أن العاصفة الريحية التي شهدتها المحافظة في الأيام الماضية تسببت بإلحاق أضرار في الشبكة الكهربائية بالمحافظة وأدت إلى سقوط وانهيار عدد من الأبراج والأعمدة الكهربائية وحدوث عشرات الأعطال التي تسببت حينها بانقطاع التغذية الكهربائية عن منازل المواطنين في عشرات القرى والمناطق على امتداد مساحة المحافظة.

وأوضح حديد أن الأضرار التي وقعت على الخط المزدوج مخارج ٢٠ كيلو فولط «خطوط التوتر المتوسط» شملت سقوط وانهيار خمسة أبراج وعامود واحد وتوزعت في مناطق عدة فهناك بُرجان في تفريعة عرجون وبرج على خط مهين وبرج على خط القبو والبرج الخامس على خط بلقسة، على حين أن العمود الذي سقط كان في قرية نوى، لافتاً إلى أن العمل جار حالياً على استبدال هذه الأبراج لخروجها عن الخدمة بشكل كامل ولا يمكن إعادة صيانتها، مؤكداً تأمين التيار الكهربائي لعشرات القرى في ريف حمص بشكل إسعافي ومؤقت بعد تضرر تلك الأبراج وانهيارها ريثما يتم الانتهاء من عملية استبدالها خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشار حديد إلى أنه على مستوى خطوط التوتر المنخفض، فقد تسببت الرياح الشديدة بسقوط وانهيار خمسة أعمدة كهربائية مع الأمراس المرتبطة بها في أحياء مختلفة في المدينة، و١٥ عموداً آخر في مراكز الريف الخارجية، بالإضافة إلى تقطع الأمراس في عشرات القرى والأحياء بالمحافظة، لافتاً إلى أن تلك الأعمدة الكهربائية تحتاج إلى استبدال بشكل كامل والعمل جار حالياً على استبدالها بعد أن تم تأمين التيار الكهربائي لأهالي المواقع المتضررة بشكل إسعافي حينها.

وأضاف حديد: إن العاصفة تسببت بحصول نحو ١٥٠ عطلاً على خطوط التوتر المنخفض والمتوسط ومراكز التحويل الكهربائية في مختلف أنحاء المحافظة، كاشفاً عن أن القيمة المالية التقديرية الإجمالية لجميع الأضرار التي لحقت بالشبكة الكهربائية بسبب العاصفة الهوائية والرياح الشديدة وصلت إلى نحو ٥٠٠ مليون ليرة سورية تقريباً.

وأكد حديد أن ورشات الصيانة في الشركة عالجت ما دمرته العاصفة وأنجزت إصلاح كل الأعطال وأمنت التغذية الكهربائية بشكل إسعافي للمناطق التي تضررت خلال مدة لا تتجاوز ٢٤ ساعة ريثما تتم معالجة واقع استبدال الأبراج المنهارة.